وزير الدفاع يشكل لجنة تحقيق مشتركة في حالات الوفاة الحالية في كلية علي الصباح العسكرية

6

استفسر عن الضمانات التي ستقدم للعملاء

العتيبي يسأل الحجرف عن إشكالية اندماج «الأهلي المتحد» التقليدي مع «بيتك» الإسلامي

خالد العتيبي

وجه النائب خالد العتيبي سؤالا الى وزير المالية د. نايف الحجرف عن خطة دمج بيت التمويل الكويتي و البنك الأهلي المتحد .

وقال العتيبي في سؤاله : في النصف الثاني من العام 2017م ، ألمحت بعض التسريبات عن اخبار سرية للغاية مفادها (اندماج مصرفين كبيرين خليجيين) ثم ما لبث الأمر بعد أيام قليلة حتى خرج عدد من متداولي سوق الأسهم الكويتية عن خبر مؤكد عن صفقة " اندماج " ووصفها البعض الآخر " استحواذ " يقودها بيت التمويل الكويتي وترعاها " الهيئة العامة للاستثمار " عن عملية اندماج بيتك والبنك الأهلي المتحد البحريني التي أخذت صدى واسع في كافة الأوساط.وفي تاريخ 19 سبتمبر 2017م أرسل البنك الأهلي المتحد في الكويت بكتابين لكل من مدير بورصة الكويت (هيئة أسواق المال) يطلب فيه بالرد على هذه الأخبار والتكهنات وعدم الإبطاء ، وأن البنك ليس له أي علم أوصله بعملية تعيين مستشار مالي للهيئة العامة للاستثمار في الكويت ، للدراسة حول هذا الموضوع . رغم أن بيت التمويل لم يتقدم رسمياً للاستحواذ على الأهلي المتحد ، إلا أن تسريبات أعلامية تظهر بين الحين والآخر تشير إلى أن الاندماج يمضي قدماً ، وتنحاز معظم التقارير إلى المزايا التي سوف يحصدها السوق المصرفي من وراء الاندماج أو ما سيعود على الأفراد من مزايا ، وهذا التوجه يشير إلى التعبير عن رغبة بيتك في إتمام الاندماج ، لكن في الجانب الآخر تمضي الأمور قدماً دون توقف والمؤشرات في البنك الاهلي المتحد تدل على ذلك .

ومن أجل الإيحاء بقرب الاندماج صدر حديث منسوب كالعادة لمصادر أن البنك الأهلي المتحد البحريني تقدم للتحول إلى مصرف إسلامي وهو مالم يحدث ونفاه الأهلي المتحد ، وحين يعم الصمت الصفقة أو فكرة الإندماج نجد عمليات بيع عبر صفقات لحائزي أسهم الأهلي المتحد خصوصاً في البحرين للإيحاء بأن الاندماج قادم لا محالة .

في هذه الأثناء خرجت شخصيات عدة في أوساط إعلامية مختلفة أدلت بدلوها في الصفقة المحتملة لكن هذه الآراء لا تتعدى كونها وجهات نظر شخصية وهي مختلفة ولا تنتمي للكيانات والهيئات الاقتصادية للدولة، وبالطبع هي لن تكون مسئولة في حال ثبت لاحقا ان الصفقة فاشلة .ولما كانت هذه الصفقة المزمع اتمامها تهم الشارع الكويتي بجميع أوساطه باعتبار ان الحكومة الكويتية تمتلك حصصا مؤثرة في كلا البنكين فضلا عن انها ليست بالعملية السهلة ولا تقتصر على مستوى البلدين بل تطول بآثارها الاقتصادية والمالية والاستثمارية بل والسياسية منظومة دول الخليج العربي ، لذا يرجى الاجابة على الاسئلة التالية:

– هل تم توفير دراسات كاملة كدراسات الجدوى الاقتصادية توضح النتائج المتوقعة من حدوث الاندماج ، وهي بالطبع خطوات رئيسية يجب ان تسبق عملية الاندماج ، وهل أدلت الهيئات الاقتصادية الوطنية (هيئة الاستثمار ، البنك المركزي ، هيئة أسوق المال) برأيها الفني المسؤول في ذلك .

– ان كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بالدراسات، وان كانت الاجابة بالنفي فما هي الاسباب التي منعت الاستعانة براي هذه المؤسسات سواء عن طريق الطلب منها بشكل مباشر او المبادرة بتقديم رايها الفني في الصفقة ؟

– هل تتوافر كافة المعلومات اللازمة التي من شأنها ترسخ مبدأ الشفافية في عملية الاندماج المصرفي وذلك عن إتاحة كل البيانات التفصيلية عن كل مصرف داخل عملية الاندماج من حيث حجم الودائع والقروض والاستثمارات ودرجة كفاية المخصصات والديون المعدومة والاحتياطات والعمليات خارج الميزانية وكل البيانات المتعلقة بالمركز المالي ، إلى جانب بيانات عن العمالة وتخصصاتها ودرجة مهاراتها وخبراتها ، وكذلك الهيكل التنظيمي والوظيفي لكل مصرف داخل في عملية الاندماج .

–هل اتخذت اجراءات في اطار إعادة هيكلة مالية وإدارية للمصارف الداخلة في عملية الاندماج عن طريق معالجة المشاكل التي تعاني منها مثل العمالة الزائدة واختلال السيولة والمراكز المالية وتطوير النظم الإدارية ولوائح العمل .

–خرجت تحليلات تؤكد ان عملية الاندماج هدفها معالجة أثر انخفاض أسعار النفط على ربحية قطاع البنوك، هل ما زال التوجه قائما عقب عودة اسعار النفط لأسعارها السابقة تقريبا ووصول برميل النفط لاعلى من 70 دولار في الوقت الحالي ؟

– هل أخذ في الاعتبار مشاركة الجمعية العمومية للمصرفين في كلا البلدين لأخذ رأيهم ؟ .

– هل تم إشراك المساهمين والعاملين في هاتين المؤسستين الماليتين بالمعلومات الكافية والنتائج الأولية حول الدراسة التي يقوم بها المستشارون لعملية الدمج ؟ .

– ما مدى تأثر أصول المصرفين سواء أسهم أو سندات وغيرها في الداخل والخارج ؟ .

–هل تم تزويد المستثمرين في كلا الطرفين بالحالة المالية والاستثمارية الحالية وبعد الاندماج ومدى انعكاسها على الوضع الاستثماري ككل ؟ .

–هل تم تفعيل قانون الحوكمة لمزيد من الشفافية وطمأنة المساهمين والموظفين في كلا المصرفين ؟ .

– هل أخذ بعين الاعتبار كيفية تشكيل مجالس الإدارات بعد الاندماج والحرص على صحتها وسلامتها وعدم تعارض المصالح في تشكيلها ؟ .

– ما مدى الأمان المتحقق لأرصدة الأجيال القادمة والاحتياطي العام ؟ .

فيما يتعلق بإشكالية اندماج بنك تقليدي مع بنك اسلامي ما هي الضمانات التي ستقدم للعملاء فيما يتعلق بالتالي :

1ـ معالجة حقوق المساهمين عن طريق تسوية الفرق بين الفوائد المدنية والدائنة التي قبضها البنك قبل التحول (لكلا لبنكين) .

2ـ معالجة القروض بفائدة او مرابحة التي منحها البنك لعملائه قبل تاريخ التحول وإعداد العقود اللازمة لتسويتها (لكلا لبنكين).

3ـ معالجة الودائع بفائدة او بربحية التي تلقاها البنك قبل التحول (لكلا لبنكين).

4ـ تدريب العاملين في البنك على أعمال الصيرفة الإسلامية بالنسبة للاهلي المتحد .

5ـ إعداد المعايير والقيود المحاسبية وتحديث نظام الحاسب الآلي للبنكين .

6ـ إعداد نماذج صيغ الاستثمار وعقود التمويل الشرعية بعد الاندماج .

قراءة في الجلسة العادية المنعقدة في 15 مايو 2018

«الأمة» كلف «الداخلية والدفاع» بتعديل النظام الانتخابي

المجلس أصدر بياناً يستنكر نقل السفارة الأمريكية إلى القدس

أقر مجلس الأمة في جلسته العادية التي عقدت في 15 مايو 2018 تعديلات على قانون التأمينات الاجتماعية بشأن خفض سن التقاعد، وكلف لجنة الشؤون الداخلية والدفاع تعديل النظام الانتخابي وآلية التصويت.

ووافق المجلس على تمديد أجل عمل لجنة المرأة والأسرة إلى نهاية دور الانعقاد لاستكمال تقريرها بشأن قضايا الإسكان، وإحالة الاقتراح بشأن العنف الأسري إلى لجنة الشؤون التشريعية للاختصاص.

ووافق المجلس على إعادة تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن قضية الفلبين إلى اللجنة لتحديثه وذلك عقب الحادثة الاخيرة من السفارة الفلبينية.

واستنكر المجلس في بيان جرائم الكيان الصهيوني ونقل مقر السفارة الأمريكية إلى القدس.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

الغانم يترأس إحدى الجلسات

الترحيب بالسويط

في مستهل الجلسة هنأ رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم والحكومة والنواب النائب ثامر السويط على عودته إلى قاعة عبدالله السالم سالماً من رحلته العلاجية التي تكللت بالنجاح.

من جانبه تقدم السويط بأسمى آيات الشكر للشعب الكويتي وعلى رأسهم سمو الأمير ورئيسا مجلس الأمة والوزراء وزملاؤه النواب والوزراء كافة على طيب مشاعرهم ودعائهم له.

الرسائل الواردة

وافق مجلس الأمة على 10 رسائل واردة من بينها تمديد أجل عمل لجنة المرأة والأسرة إلى نهاية دور الانعقاد الحالي لاستكمال تقريرها بشأن قضايا الإسكان، وإحالة الاقتراح بشأن العنف الأسري إلى لجنة الشؤون التشريعية للاختصاص.

ووافق المجلس على إعادة تقرير لجنة الخارجية بشأن قضية الفلبين والمدرج الى اللجنة لتحديثه بعد الحادثة الاخيرة من السفارة الفلبينية.

وأمهل المجلس اللجنة التشريعية أسبوعين لإنجاز تقريرها بشأن المقترح المقدم من النائب سعدون حماد بشأن الطيران المدني تمهيدا لإحالته للجنة المرافق.

وتم سحب رسالتين الأولى من رئيس لجنة الأولويات بشأن طلب إحالة الطلبات التي تقدم خلال الجلسة والتي تؤثر في ترتيب بنود جدول الأعمال إلى لجنة الأولويات لدراستها.

وتختص الرسالة الثانية بتكليف لجنة الشؤون الداخلية والدفاع النظر في تحويل مسار الشاحنات من طريق الوفرة (306) إلى طريق ميناء عبد الله.

من جهتهم تمنى نواب خلال مناقشة بند الرسائل إقرار قانون التقاعد المبكر وفتح فرص عمل للمواطنين.

ودعوا إلى تحديد مدة عقوبة السجن المؤبد بـ25 سنة وسنة السجن بـ9 أشهر.

ورأوا أن الرسائل تتحدث عن أولويات مهمة في السكن والتعليم والصحة والخدمات والبطالة، معتبرين أن ظاهرة الغش ما هي إلا إفرازات حكومية.

وأكد نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد أن الحكومة على أتم استعداد للتعاون في أي أمر يتخذه المجلس سواء في نقاش الأمر أو إحالته إلى اللجان، مشيداً بالدعم النيابي تجاه تطورات هذه القضية.

استنكار نقل مقر السفارة الأمريكية إلى القدس

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس هو قرار يعبر عن تنفيذ إرادة فردية ولا يتماشى مع قرار المجتمع الدولي.

وقال الغانم في بيان تلاه نيابة عن المجلس، إن هذا القرار يعد تهجيراً قسرياً للفلسطينيين ويسلب أراضيهم بالقوة.

وأكد الغانم دعم مجلس الأمة للخط الواضح والتاريخي لسياسة الكويت الخارجية التي وضع أسسها سمو الأمير في الوقوف مع الشعب الفلسطيني ودعم قضيته العادلة.

خفض سن التقاعد

أقر المجلس الاقتراح بقانون بشأن تعديل قانون التأمينات الاجتماعية فيما يتعلق بخفض سن التقاعد في المداولة الثانية بموافقة 43 عضوا وعدم موافقة 16 من إجمالي الحضور البالغ عددهم 59 عضوا.

وسبق ذلك رفض المجلس تعديلا حكوميا بشأن زيادة نسبة الاستقطاع للتأمينات برفض 29 عضوا وموافقة 17 عضوا من إجمالي الحضور وعددهم 46.

وقال مقرر اللجنة المالية النائب صالح عاشور خلال مناقشة المجلس هذا البند إن الحكومة قدمت 6 تعديلات فيما يخص زيادة نسبة اشتراك الموظفين في صناديق التأمينات.

من جهته أكد وزير المالية د. نايف الحجرف أن تعديل الحكومة ينص على استقطاع 1 بالمئة فقط من الراتب الأساسي من دون المساس بعلاوة الأولاد، لافتا إلى التعديل يسري على العاملين في القطاعات الحكومية كافة بما فيها القطاع النفطي.

وأوضح الحجرف أنه لكي يتمكن كل المؤمن عليهم من الاستفادة من القانون الجديد جاء تعديلنا بأن يتم زيادة الاشتراكات إلى 2 بالمئة بمبالغ تتراوح ما بين 6 دنانير و30 دينارا كحد أقصى.

تحفظات نيابية

وكان نواب قد أبدوا تحفظاتهم على تعديل الحكومة بشأن نسبة استقطاع اشتراك التأمينات تخوفاً من الوقوع في محاذير شرعية ودستورية ومطالبين بعدم المساس بالعلاوات.

واعتبر نواب أن تعميم الاستقطاع من 400 ألف موظف سيؤدي إلى وجود خلل كبير، ودعوا إلى دراسة تأثير هذا القانون على الميزانية العامة للدولة.

ويمنح القانون حق التقاعد الاختياري للرجل عند وصوله بالخدمة إلى 30 سنة و25 سنة للمرأة من دون شرط السن وعدم التمييز بين امرأة وأخرى في الحالة الاجتماعية عند التقاعد.

ويشمل السماح للمؤمن على‌م بالتقاعد المبكر قبل استحقاق المعاش التقاعدي بحد أقصى خمس سنوات وبخصم 5 في المئة عن كل سنة من المعاش إضافة إلى استثناء الحالات المستفيدة من إذا القانون من الإحالة إلى التقاعد الجبري المقررة في قانون ونظام الخدمة المدنية.

تعديل النظام الإنتخابي

وافق المجلس على طلب بتكليف لجنة الداخلية والدفاع الانتهاء والنظر في تعديل النظام الانتخابي وآلية التصويت.

وقرر المجلس تأجيل البت في طلب تشكيل لجنة تحقيق في تراجع الكويت في مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام 2017، إلى الجلسة التكميلية لاستكمال المناقشة حوله.

قراءة في الجلسة التكميلية المنعقدة في 16 مايو 2018

المجلس وافق على الميزانية والحساب الختامي لـ «هيئة الطرق»

وافق المجلس خلال جلسته التكميلية في 16 مايو 2018 على تقريري لجنة الميزانيات بشأن القانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية بشأن – النفقات الرأسمالية – (شراء الأصول غير المتداولة).

كما وافق المجلس على ميزانية هيئة الطرق 2019/2018 وحسابها الختامي 2017/2016، وناقش عددا من الأسئلة المدرجة على جدول الأعمال.

ووافق المجلس على إعادة مشروعي مبنى قصر العدل وحديقة الشهيد إلى الديوان الأميري مع تعهد الحكومة بأن يكونا آخر مشروعين ينفذهما الديوان.

بند الأسئلة

طالب نواب بتعديل آلية التعامل مع الأسئلة البرلمانية سواء في الوقت المخصص لها أو في ردود الوزراء عليها وإتاحة الفرصة للنواب للتعليق على الإجابات الواردة.

وأكد النواب ضرورة تخصيص جلسات لمناقشة الأسئلة والردود عليها وزيادة الوقت المخصص لمناقشة هذا البند.

وطالبوا مكتب المجلس بدراسة تعديل اللائحة الداخلية للمجلس لإيجاد آلية أكثر عملية للرد على الأسئلة البرلمانية وتفعيل دورها.

وأشاروا إلى أن معظم الأسئلة التي تناقش حاليا قديمة منذ دور الانعقاد الماضي.

تقارير الميزانيات

وافق المجلس الأمة على مشروع القانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية 2017/2016، ومشروع القانون بربط ميزانيتها للسنة المالية 2019/2018

ووافق المجلس على ما ورد بتقريري لجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن اعتماد تقديرات توجيه (3) النفقات الرأسمالية الباب الثاني (شراء الأصول غير المتداولة).

ووافق المجلس على تقريري لجنة الميزانيات بشأن اعتماد تقديرات توجيه (3) –النفقات الرأسمالية– الباب الثاني (شراء الأصول غير المتداولة) وتقرير (المحاسبة) بشأن المناقصات التي عرضت على ديوان المحاسبة ورفضها ومن ثم لجأت الجهات الحكومية إلى مجلس الوزراء الذي وافق عليها.

كما وافق المجلس على إعادة مشروعي مبنى قصر العدل وحديقة الشهيد الى الديوان الأميري مع تعهد حكومي بان يكونا آخر مشروعين ينفذهما الديوان.

مداخلات النواب

خلال المناقشة رأى نواب أن هناك ضعفاً في التنسيق بين الأجهزة الحكومية ومشاكل في الدورة المستندية، داعين إلى معالجة تلك الاختلالات.

وطالبوا بإلغاء هيئة الطرق، متسائلين كيف يستطيع هؤلاء الوزراء إدارة البلد في ظل إدارة حكومية مترهلة؟

قاعة عبدالله السالم

وأشاروا إلى أن هناك مبالغ غير محصلة تبلغ مليارين و200 مليون دينار وأن بعض التقارير توكد عدم قدرة الدولة على جمع هذه الأموال.

وأشادوا بتقرير لجنة الميزانيات الذي قدم للمجلس، مطالبين بإرفاق الخطة الإنمائية للدولة معه.

واستغرب نواب خلو المشاريع الحكومية من أي مشاريع إنتاجية تساهم في توفير وظائف والمساهمة في جعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً.

وطالبوا بتشديد الرقابة على الجهات المعنية للحفاظ على الأسعار ومحاربة الغش التجاري خاصة في شهر رمضان.

بخلاف ذلك طالب نواب بإلغاء هيئة الطرق لأن الحكومة لم تنفذ القانون منذ 2014 لأنه سينقل الكثير من الهيئات الحكومية لها.

ورأوا أن هناك إسرافاً في استخدام المادة 13 التي تتيح لمجلس الوزراء إقرار المشاريع التي يتم رفضها من قبل ديوان المحاسبة وهي 200 مشروع.

واعتبروا أن إقرار الضريبة المضافة هو إعلان صريح بعدم التعاون مع الحكومة.

من جهته قال رئيس لجنة الميزانيات النائب عدنان عبدالصمد إنه يفترض أن تكون الميزانية ترجمة للخطة والبرنامج الحكومي، معتبراً أن الهيكل الإداري في الدولة بحاجة إلى إعادة نظر.

وأضاف أن عدم دقة تقدير بنود الميزانية بسبب كثرة المناقلات وحساب العهد يعد تجاوزاً لقانون الميزانية.

وطالب عبدالصمد بإعادة النظر في قطاع الميزانية بوزارة المالية لأن الميزانية تضاعفت أكثر من 15 مرة ولا يزال قانون مضى عليه أكثر من 40 سنة ينظمها.

ولفت إلى أن 88% من إيراداتنا نفطية والصرف الجاري 83% والاستثمارات الرأسمالية 17% فقط وهذا خلل كبير.

ورأى أن الحكومة تتحدث عن تطبيق الضريبتين المضافة والانتقائية بينما توجد مستحقات بمليارين و200 مليون دينار لم تتسلمها.

وطالب وزير المالية بتزويد (الميزانيات) بالمعلومات التي ذكرها في اللجنة، مشيراً إلى أن هيئة الطرق لم تفعل منذ عام 2014 حتى الآن.

وأشار إلى أن اللجنة تعتمد على ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين في تزويدها بالمعلومات، مؤكداً أن وزارة المالية تراقب ديوان المحاسبة وتضع الملاحظات والمخالفات كافة.

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح إن هناك تقارير إيجابية على اداء الحكومة، وإن رئيس مجلس الوزراء يتابع السياسة العامة والوزراء يقومون بأعمالهم على الوجه الأكمل.

وأوضح الصالح أن عدد المناقصات التي تم رفعها لمجلس الوزراء 41 مناقصة تمت الموافقة على 9 منها فقط، مؤكداً أن هناك لجنة فنية مكلفة بدراسة أي خلاف مع ديوان المحاسبة.

بدوره أكد وزير المالية د. نايف الحجرف أن (المالية) استطاعت معالجة 700 مليون دينار من حساب العهد حتى الآن، مؤكدا حرص الوزارة على تحصيل كل مستحقات الحكومة وفقا للإجراءات القانونية.

وأشار إلى وجود فريق يعكف على إعادة وصياغة مرسوم إعداد الميزانية الذي مضى عليه 40 عاما ويأتي في دور الانعقاد المقبل وسيتبعه إعادة هيكلة وزارة المالية.

وأكد أن تحصيل المستحقات الحكومية تتم الآن عن طريق قضايا منظورة بالقضاء وأن جزءا منها صرف للموظفين وجار استردادها كما أن هناك مبالغ يتم تسديدها كل ثلاثة أشهر من مؤسسة البترول.

وقال إن وزارة المالية خاطبت جميع الجهات الحكومية حيث قامت الكثير منها بتسديد المبالغ المستحقة عليها وإن غالبية هذه المبالغ عبارة عن مطالبات حكومية.

وأضاف أن الوزارة زودت مجلس الأمة بالمعلومات وبالمراسلات التي تمت في عملية التحصيل، مؤكداً أنه سيتم تزويد لجنة الميزانيات بالنتائج.

إلى ذلك قال وزير التجارة والصناعة خالد الروضان إن هناك تنسيقاً بين وزارتي التجارة والتربية لربط مخرجات العمل، مؤكداً أن ذلك يحتاج إلى وقت لتطبيقها على ارض الواقع.